العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦

د. فواز موفق ذنون
مدرس/ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/
مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

مستخلص البحث

تتناول هذه الدراسة مسار العلاقات العراقية- الأردنية عبر مراحلها التاريخية وخاصة في فترة التسعينات من القرن المنصرم ومرحلة موضوع الدراسة، كانت السمة البارزة على تلك العلاقات هو التباين في مستواها، غير إن التقارب كانت السمة الأبرز في تلك العلاقات التي تطورت بشكل واضح في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، والذي وضع العلاقات العراقية- الأردنية على مسارات جديدة تهدف إلى الوصول إلى علاقات متطورة يعكس رغبة الطرفين الاستمرار في الاحترام والتعاون والمحافظة على الاستقرار لكي تساهم هذه المصالح في تشكيل العمق الاستراتيجي لكلا البلدين الجارين.

مقدمة

ترتب على احتلال العراق في نيسان /ابريل ٢٠٠٣ انهيار المؤسسات والأنظمة السياسية في البلاد الأمر الذي أدى إلى تشكيل حكومات متعاقبة تسعى إلى بناء تلك المؤسسات والعمل على إعادة هيكلتها من جديد.

وعلى هذا الأساس تشكلت في العراق حكومات مختلفة توزعت مابين مؤقتة وانتقالية لتستقر عليه الآن عند الحكومة الدائمة، وكان من بين أولويات تلك الحكومات العمل على إعادة رسم سياسات البلاد ومنها السياسة الخارجية وخاصة مع دول الجوار، ومن بينها المملكة الأردنية الهاشمية التي سعت هي الأخرى من جانبها بعد المتغيرات السياسية الجديدة في العراق إلى إعادة فتح قنواته الدبلوماسية معه للتأكيد على ضرورة استمرار المصالح المشتركة من خلال العمل على تطوير العلاقات السياسية بين البلدين.

تمهيد

العلاقات العراقية- الأردنية في ضوء أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١

شكّلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً واجه الأنظمة السياسية العربية وأثبتت مدى التباين في الرؤى والمصالح السياسية لتلك الأنظمة في معالجة الأزمات العربية ووضعها في الإطار المناسب لها.

ومثلما شكّلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً للأنظمة السياسية العربية كانت كذلك اختباراً لمدى قوة العلاقات العراقية الأردنية ومدى استطاعة كلا البلدين في الحفاظ على مستوى علاقاتهما بغض النظر عن التحديات والظروف السياسية التي يواجهونها إقليمياً ودولياً.

وهذا ما ينطبق بشكلٍ أساسي على الأردن الذي اختار أن يكون بجانب العراق (سياسياً) في تلك ألازمة بحثاً عن مصالحه الحيوية مع جاره الشرقي وخاصة مصالحه الاقتصادية. ومن هذا المنطلق ومنذ اندلاع الأزمة سعى الأردن نحو التحرك دبلوماسياً لإنهاء الأزمة وكان هذا المسعى حسب ما تؤكده القيادة الأردنية جزءً من سياستها التي كانت ترى وجوب إعادة العلاقات بين أعضاء الأسرة العربية والذي لن يتحقق من خلال إنكار وجود سياسات متباينة ووجهات نظر مختلفة بل الأخذ والرد في تلك السياسات وتلك الوجهات وصولاً إلى الأخطاء وتشخيصها والعمل على تحاشيها في المستقبل[١].

وعلى هذا الأساس كانت هناك عدة عوامل جعلت الأردن يلعب دوراً نشطاً في جميع مراحل أزمة الخليج وهي:-

أ- موقعه الجغرافي.

ب- علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوثيقة مع كلٍ من العراق والكويت ودول الخليج الأخرى.

ج- إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع بين العراق والأردن ومصر واليمن، والذي ترأسه الملك حسين عام ١٩٩٠ وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس وكان من الطبيعي أن يؤدي الأردن دوراً دبلوماسياً نشطاً في محاولة منه لتلافي وقوع الحرب بين بلدان تربطه بهم علاقات مشتركة[٢].

وقد انطلق الأردن في موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية من منطلقين أساسيين، اولهما: هو عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومواصلة الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، وثانيهما: التحرك عربياً ودولياً نحو إيجاد حل دبلوماسي للازمة بما يضمن تجنب دول وشعوب المنطقة ويلات الحرب[٣].

وحيث أن المنطلق الأول قد تحقق من خلال استمرار الأردن الاعتراف بحكومة ودولة الكويت، فان المنطلق الثاني لم يستطع الأردن من تحقيقه، فعلى الرغم من زيارات الملك حسين المتكررة إلى العراق والى الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة فترة الأزمة إلا أن جميع جهوده باءت بالفشل بسبب إصرار أطراف النزاع بمواقفهم المتشددة وهذا ما أوضحه الأردن لاحقاً بعد اندلاع الحرب في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ عندما أكد أن مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة واجهت الفشل من أطراف عديدة كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية[٤].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩١ دعا الملك حسين إلى تجاوز أثار حرب الخليج، وحول علاقة بلاده مع العراق في تلك المرحلة، أشار الحسين إلى أن الأردن سوف يقف إلى جانب العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب وتضميد جراحه[٥].

السياسة الأردنية تجاه العراق ١٩٩١-٢٠٠٣

تعرضت العلاقات العراقية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية إلى بعض التصدع بفعل تصاعد الضغوط الأمريكية على الأردن بضرورة إعادة النظر في سياسته الإقليمية والدولية، والعودة إلى العلاقات الوطيدة التي تربطه مع الولايات المتحدة بعد المواقف التي اتخذها الأردن من تلك الحرب التي عدتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق الأمر الذي أدى إلى وقف مساعداتها للأردن حتى يثبت الأردن بأنه يؤدي دوراً فاعلاً وناشطاً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط(٦).

وعلى هذا الأساس، انتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون أن يعني ذلك تخليه بشكلٍ تام عن العراق لعلمه مسبقاً حاجة كلا الشعبين للعلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية، وهكذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام في وادي عربة عام ١٩٩٤(٧) كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق(٨).

وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران / يونيو ١٩٩٣، حين عقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً انتقد فيه نظام الحكم في العراق وسياساته، وذكر أن القيادة العراقية قد ارتكبت أخطاءً كثيرة ودعاها إلى المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب(٩).

وفي آب / أغسطس ١٩٩٥ لجأ حسين كامل صهر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى الأردن، وفي خطوة عدها البعض من مؤشرات تخلي الأردن عن سياسته المندفعة تجاه العراق، منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد عدة مؤتمرات صحفية في قصره الملكي، وقد رحبت الإدارة الأمريكية آنذاك بالخطوة الأردنية حيث أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون (Bill Clinton) عن إعجابه بالملك حسين وشجاعته بمنح حسين كامل حق اللجوء السياسي، وأكد الرئيس الأمريكي في الوقت ذاته عن استعداد واشنطن لحماية الأردن إذا ما تعّرض أمنه لأي خطر(١٠).

لم تندرج انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقباله لحسين كامل ضمن سياسة التخلي التام عن العراق، فقد حاول الأردن بعد منتصف التسعينات من القرن المنصرم إعادة التوازن في علاقاته مع العراق، فعلى سبيل المثال لم يتردد الأردن في إبداء انزعاجه من تصريح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك وليم بيري (William Perri) في نيسان / ابريل ١٩٩٦ عندما قال: "إن الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من النظام العراقي"(١١). كما شهدت تلك الحقبة تحركات أردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، فخلال شهري نيسان / ابريل وتشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٩٧ التقى الملك حسين مع الرئيس الأمريكي كلنتون، وخلال اللقاء سعى الحسين إلى محاولة إقناع الرئيس الأمريكي بجدوى تخفيف العقوبات الدولية على العراق لما تركته من آثارٍ سلبية في الأردن(١٢).

وعلى اثر تعرض العراق لعدة ضربات صاروخية من قبل الولايات المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ في أطار العمليات التي سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء) دعا الملك حسين إلى حوار عراقي أمريكي لحل المشاكل بينهما، وأكد أن أي تغييرٍ لنظام الحكم في العراق إنما هو أمر يقرره الشعب العراقي وحده(١٣).

وفي ٧ شباط / فبراير ١٩٩٩، توفي الملك حسين ونودي بابنه عبدالله الثاني ملكاً على البلاد، وكان تولي الملك عبدالله الثاني العرش الأردني يعني من جملة ما يعنيه وراثته للعديد من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الأزمة العراقية، والتي حاول فيها الملك عبد الله الثاني طيلة الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ وهي السنة التي وصلت فيها الأزمة العراقية إلى مرحلة الصدام المسلح، حاول إتباع سياسة توازن ما بين مواقفه الإقليمية والدولية وهي السياسة التي اتبعها والده سلفاً التي اعتمدت أساساً على التوفيق بين

مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة وما بين مصالحه مع جاره الشرقي العراق.

الأردن والحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣

تعد الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣ م)، أو ما اصطلح على تسميتها بحرب الخليج الثالثة، نقطة تحّول في السياسة الأردنية تجاه العراق في تلك الفترة. فقد بدا الخطاب السياسي الأردني أكثر خشونةً تجاه العراق في خطوة فسّرها المراقبون على أنها استباق أردني لما ستؤول إليه نتائج الحرب والاستعداد لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق والحصول على ما يمكن الحصول عليه من غنائم تلك الحرب.

فبعد أسابيع من قيام الحرب على العراق (في ١٩ آذار / مارس ٢٠٠٣)، عقدت الحكومة الأردنية برئاسة رئيس وزرائها علي أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان / ابريل ٢٠٠٣ حضره عدد من رؤساء تحرير وكّتاب الصحف الأردنية وعدد من الإعلاميين، أكد أبو الراغب على أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة التي كان يتبعها العراق، على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة ورفضها التعاون مع المجتمع الدولي وإتباعها سياسة الغموض فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل(١٤).

وأضاف أبو الراغب قائلاً: "إن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة ليست بجديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف، وقد بذل الأردن كل جهدٍ للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال التحدث مع المسؤولين العراقيين وإبلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين هيئة الأمم المتحدة وإظهار المواقف المتشددة تجاههم(١٥).

وهذا ما أكده كذلك الملك عبدالله الثاني خلال مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي إن إن (CNN) في ٢٨ نيسان / ابريل ٢٠٠٣ حيث أوضح الملك عبدالله الثاني بأنه كان قد التقى بعدد من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان ووزير الخارجية ناجي صبري، وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك على أن يكون واضحاً وصريحاً فيما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع الأمم المتحدة، إلا أن الملك عبدالله شعر من خلال تلك المقابلات بان المسؤولين في العراق لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع هيئة الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة(١٦).

والحقيقة أن المواقف الأردنية المتشددة تجاه العراق في تلك الفترة جاءت متزامنةً مع تقارير نشرت آنذاك في عدة صحف عالمية ومنها صحيفة الاوبزورفر اللندنية تؤكد وجود دور أردني غير مباشر في الحرب على العراق، ويستندون في ذلك على الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب والتي أسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية. وقد وافقت الحكومة الأردنية على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطي التي تبعد (٤٠) ميلاً إلى الشرق من العاصمة الأردنية عمان وتقع على الطريق المؤدي إلى بغداد(١٧).

ويمكن القول بان وجود تلك القوات هو ربما لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي العراقية. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية لهذه التقارير، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب، عاد واعترف بان وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت (Patriout) لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق باتجاه إسرائيل، وقد بين أبو الراغب إن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل المنطقة إلى ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب،

موضحاً بان هذه القوات بسيطة العدد وان بقاءها سيكون بصورة مؤقتة. الأمر الآخر الذي دلل ربما على مشاركة أردنية غير مباشرة في الحرب على العراق واستعداد أردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق هو قيام الحكومة الأردنية بطرد المسؤولين والدبلوماسيين العراقيين من الأردن، وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء المسؤولين بخرق المعاهدة الأمنية المتعارف عليها بين الدول وهو الأمر الذي نفته واستغربت منه الحكومة العراقية(١٨).

أما عن الموقف الشعبي الأردني من الحرب على العراق، فعلى الرغم من تحذيرات الحكومة الأردنية من مغبة القيام بمظاهرات سياسية مؤيدة للعراق قبل الحصول على تراخيص بذلك من قبل وزارة الداخلية، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأحزاب السياسية من تبني هذه الطريقة الرسمية في التعبير عن رفض الحرب ضد العراق، وأضافت إليها الاعتصامات والمهرجانات التي تجري في صالات مغلقة(١٩). وقد بلغ عدد المظاهرات السياسية التي انطلقت في الأردن منذ بدء الحرب وحتى انتهاءها ما يقارب (٥٠) مظاهرة جميعها خرجت من مخيمات الوحدات والبقعة والمسجد الحسيني في وسط عمان والجامعة الأردنية، وقد دعا المتظاهرون خلال مظاهراتهم وشعاراتهم التي رفعوها إلى نصرة العراق والوقوف بوجه الحرب(٢٠).

ومن خلال المتابعة للموقف الشعبي الأردني من أحداث العراق، نلاحظ بان هذا الموقف لم يكن بنفس الفاعلية والقوة عشية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والسبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل لعل أهمها:

١- إن الأحزاب السياسية في الأردن والتي غالباً ما تقود الجماهير في المظاهرات السياسية والاعتصامات والمهرجانات الخطابية، هذه الأحزاب عانت خلال الاثني عشر عاماً الكثير من الانقسامات والانشقاقات داخل صفوفها مما أضعفها وعرقل جهودها في تنظيم نفسها.

٢- العامل الأخر الذي ساهم في إضعاف الأحزاب السياسية في الأردن دخول الحكومات المتعاقبة التي ما انفكت توجه الانتقادات المتكررة لتلك الأحزاب واتهامها بعدم القدرة على التكيف مع الأوضاع السياسية، ناهيك عن اتهام بعضها بارتباطها بجهات غير أردنية ومطالبتها بالالتزام بالموقف الأردني الرسمي لكونه الموقف الوطني الذي يجب أن تتوحد عليه كل القوى السياسية.

٣- صدور شعار (الأردن أولاً) الذي أمر بتطبيقه الملك عبدالله الثاني الذي يدعو إلى الاهتمام بالقضايا الوطنية في الأردن وعدم المغالاة في القضايا الخارجية، كي لا تتكرر الأخطاء التي وقع فيها الأردن إبان حرب الخليج الثانية عندما اتهم الأردن بتعاطفه مع العراق مما أدى إلى توتر علاقات الأردن الإقليمية والدولية.

٤- العامل الأخير هو حالة الركود الاقتصادي التي عانى منها الأردن إذ كان يرزح تحت وطأة مديونية كبيرة، ومنذ عام ١٩٩٢ أخذ يطبق برنامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لهذا عكفت الحكومة الأردنية على معالجة أوضاع البلاد الاقتصادية أكثر من اهتمامها بالقضايا الأخرى[٢١].

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق في أيار / مايس ٢٠٠٣ باحتلاله وتغيير نظامه السياسي، بدأ الأردن أكثر تفاؤلاً بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي ذلك إن انهيار النظام السياسي في العراق ومجيء حكومة جديدة موالية ومتعاونة مع الولايات المتحدة يعني من جملة ما يعنيه (حسب الرؤية الأردنية) فتح سوقاً كبيراً لإعادة اعمار وتطوير العراق وسيكون الأردن مستفيداً من ذلك وان لم يكن المستفيد الأكبر[٢٢]، وهذا ما عّبر عنه صراحةً الملك عبدالله الثاني عندما أشار إلى أن العراق سوف يكون احد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها[٢٣]، إلا أننا نرى أن الأردن كان مخطئاً في تصوراته

حول مستقبل العراق السياسي والاقتصادي، ذلك أن العراق أو أي بلد يقع تحت الاحتلال الأجنبي سوف يستغل ذلك البلد اقتصادياً لمصلحته الخاصة ومتى ما استطاع البلد من تحرير نفسه من الاحتلال الأجنبي عندها يمكننا الحديث عن إمكانية تطوير البلد سياسياً واقتصادياً.

الدور الأردني في العراق بعد الحرب

ما إن انتهت حرب الخليج الثالثة باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها، حتى بدأت واشنطن في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من اجل تمكينها في إنجاح أجندتها السياسية والعسكرية في العراق، ولعل دول الجوار الإقليمي كانت معنية أكثر من غيرها في التفكير الأمريكي ضمن تلك الأجندة، غير أن تلك الدول ولعوامل عديدة لم تكن على وتيرة واحدة في الاستعداد لإنجاح المشروع الأمريكي في العراق؛ فتركيا تنظر بامتعاض وقلق شديدين لأي مستقبل سياسي ينتظر الأكراد، أما سوريا وإيران (المتحالفتين) فلديها أصلا علاقات متوترة مع واشنطن وتخشيان من تكرار التجربة العراقية في بلديهما، أما الكويت فعلى الرغم من كونها من أكثر الدول المجاورة ولأسباب معروفة دعما للولايات المتحدة سياسيا وعسكريا في خططها لاحتلال العراق، إلا أن عامل عدم الثقة مازال طاغيا في علاقات الكويت مع أي قيادة عراقية جديدة، فضلا عن الملفات التي مازالت عالقة مع جارها الشمالي وأهمها ملفا الديون والحدود، أما السعودية فنها ترى بأن أي تعاون رسمي وعلني مع الولايات المتحدة بشان العراق قد يسئ إلى الوضع السياسي الداخلي للمملكة الذي لا يتحمل مثل هكذا خطوة خاصة في ظل الحرب التي تقودها القيادة السعودية مع تنظيم القاعدة في البلاد.

وعلى هذا الأساس وفي ظل تلك التصورات، فان الأردن يبقى الطرف الإقليمي الوحيد الذي رأي بان سوف يحظى باستفادة كبيرة إذا ما اصطف

خلف الإدارة الأمريكية وسياساتها في العراق، ذلك أن الاصطفاف سوف يمنح الأردن منافع اقتصادية كبيرة منها المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية وعودة ضخ النفط العراقي إليه بأسعاره التفضيلية، فضلا عن ذلك يصبح الأردن بوابة لأعمال ومشاريع سياسية وتجارية محلية وإقليمية ودولية باتجاه العراق[٢٤] وربما ذلك يعني أيضا بان الأردن سوف يكون له دور في أي مستقبل سياسي واقتصادي ينتظر العراق في المرحلة القادمة.

على أن الأردن يرى في أن دوره في إنجاح الأجندة الأمريكية له ما يبرره، ومن بين تلك المبررات:

١. العلاقة الاستراتيجية التي يرتبط بها مع الولايات المتحدة والتي يعدها الأردن جزءا من أمنه القومي.
٢. شعور القيادة الأردنية بضرورة اغتنام نتائج الحرب على العراق وعدم تكرار ما حدث في أزمة وحرب الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) عندما اتهم الأردن بتعاطفه مع العراق مما انعكس سلبا في علاقاته الإقليمية والدولية.
٣. البعد الفلسطيني ورغبة القيادة الأردنية من خلالها تعاونها مع الولايات المتحدة دفع الأخيرة باتجاه إيجاد حل جدي لتلك القضية،
٤. التطمينات التي حصل عليها الأردن من قبل الولايات المتحدة في إبداء الدعم السياسي للأردن في المحافل الإقليمية والدولية[٢٥].

أما طبيعة الدور الأردني فتمثل في العمل على تدريب آلاف من القوات الأمنية العراقية، والعمل على تشديد الرقابة على الحدود الأردنية العراقية ومنع دخول المسلحين إلى الأراضي العراقية، فضلا عن ذلك سعي الأردن المتواصل إلى تشجيع بعض الأطراف العراقية للدخول في العملية السياسية، كذلك التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة والحكومات المتعاقبة في مواجهة العنف المتصاعد في البلاد[٢٦].

والحقيقة أن الدور الأردني في العراق يراه البعض جزءا من المشروع الذي تسعى الولايات المتحدة في بناءه في الشرق الأوسط من خلال إيجاد

بيئة إقليمية جديدة تسمح بدمج إسرائيل في المنطقة، والأردن مرشح ليؤدي دورا فاعلا في ذلك المشروع من خلال مساهماته الأمنية في كبح جماح الحركات الإسلامية (الأصولية) وتقديم المعلومات الاستخبارتية المطلوبة أمريكياً، كذلك الرغبة في جعل الأردن والعراق وتركيا وإسرائيل نواة للشرق الأوسط الكبير وسوف يزيد ذلك من الوزن السياسي للأردن ويرتفع مع تزايد قوة العراق، وسوف يكون ذلك على حساب الدور المصري والسعودي ووزنهما الإقليمي، أي العمل على إحياء حلف بغداد بإطار جديد ورؤية جديدة لإعادة ترتيب المنطقة وصياغتها من جديد(٢٧).

غير أن التعامل الأردني مع الملف العراقي لم يلق قبولا لدى بعض الأوساط الرسمية والشعبية في الأردن، فعلى الصعيد الرسمي تعتقد بعض الأوساط أن الساحة العراقية سواء اتجهت نحو الاستقرار أو نحو التدهور فان ذلك سيكون له تأثيرا مباشرا على الأوضاع السياسية الداخلية في الأردن، حيث أن عراق مستقر ذو نظام (ديمقراطي دستوري) على حدودهم قد يحمل في طياته ضغطا كبيرا باتجاه تفعيل حقيقي لعملية الإصلاح السياسي في الأردن وهو أمر قد لا يرغب به بعض الساسة الأردنيين، وفي حالة التدهور فان احتمال نشوب الحرب الأهلية في العراق، فان الخشية سيكون من احتمال امتداد تأثير تلك الحرب على الأراضي الأردنية مما قد يهدد الاستقرار السياسي في الأردن(٢٨).

أما على الصعيد الشعبي، لم تخف الأوساط الشعبية استياءها من السياسة الأردنية تجاه الملف العراقي سواء قبل الحرب عندما وقفت المعارضة الأردنية صفا واحدا في معارضتها للحرب الأمر الذي أثار قلق واشنطن على مصالحها في الأردن على المدى الطويل(٢٩) واستمرت بعد الحرب خاصة بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الأردنية آنذاك علي أبو الراغب إلى الكويت في آب /أغسطس ٢٠٠٣ والتي جاءت بعد أسابيع من إنشاء (مجلس الحكم الانتقالي في العراق)(*)، حيث أعلن أبو الراغب

اعتراف ودعم الأردن للمجلس المذكور وسياسات الاحتلال الأمريكي في العراق (وإدانة ممارسات النظام العراقي السابق مؤكدا في الوقت ذاته أهمية الوجود الأمريكي للحفاظ على وحدته !!)[٣٠]، فقد أثارت تلك التصريحات جدلا رسميا وشعبيا وإعلاميا داخل الساحة السياسية الأردنية مما دفع ببعض نواب مجلس الأمة الأردني وخاصة من جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لحركة الأخوان المسلمين في الأردن إلى طلب الاستيضاح من رئيس الحكومة الأردنية حول حقيقة الموقف الأردني من الاحتلال الأمريكي للعراق وهو السؤال الذي لم يعلق عليه أبو الراغب مكتفيا بالقول إن الأردن لديه ملفات ومصالح مهمة في العراق[٣١]. وهذا يفسر لنا أهمية الدور الأردني في عراق ما بعد الحرب والذي يسعى من خلاله الأردن إلى إرضاء القيادة العراقية الجديدة والإدارة الأمريكية على حد سواء بحثا عن مصالحه الحيوية من كلا الطرفين، وليكون حسب الرغبة الأمريكية نموذجا للأطراف الإقليمية الأخرى للإقتداء به في التعامل والاعتراف بالعراق الجديد وهو ما يفسر لنا كذلك السعي الأردني الحثيث نحو إقامة أفضل العلاقات مع الحكومات العراقية المتعاقبة...

العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

في الوقت الذي كان فيه مجلس الحكم الانتقالي في العراق يمارس مهامه الإدارية بالتعاون مع سلطات الاحتلال، أوعزت هيئة الأمم المتحدة وبدعم أمريكي لمندوبها إلى العراق (الأخضر الإبراهيمي)، مهمة اختيار حكومة عراقية تأخذ على عاتقها إدارة البلاد لمرحلة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات التشريعية، وقد استطاع الإبراهيمي بعد مشاورات عدة مع زعماء وقادة الأحزاب السياسية في البلاد من اختيار الحكومة المؤقتة في الأول من حزيران /يونيو ٢٠٠٤، والتي تزعمها أياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني والذي كلف باختيار أعضاء حكومته، في حين كانت رئاسة الجمهورية من

نصيب الشيخ غازي عجيل الياور احد شيوخ شمر في العراق، وقد رحبت معظم الأطراف الإقليمية والدولية بالحكومة المؤقتة لما اعتقدته تلك الأطراف من إن اختيار الحكومة المؤقتة سوف يفتح الباب أمام العراق نحو استعادة سيادته واستقلاله التام.

ويمكن القول بان الأردن كان أكثر الدول العربية ترحيبا بالحكومة العراقية المؤقتة، حيث ظهرت العشرات من إعلانات التهنئة بتلك الحكومة في الصحف الرسمية الأردنية الأمر الذي عده البعض مؤشرا رسميا على رضا وارتياح الأوساط الرسمية الأردنية بالحكومة العراقية الجديدة[٣٢]. ويرى بعض المحللين والمراقبين الأردنيين ان اختيار الحكومة جاء نتيجة اتفاق أردني أمريكي بعد ما أخذت الإدارة الأمريكية تتبنى القرارات والتوجهات المنسجمة مع التوجهات الأردنية، وان واشنطن أخذت تستمع لنصائح الجار الأقرب إلى العراق والأكثر دراية بشؤونه، ويستدلون أصحاب هذا الرأي في رؤيتهم على اللقاء الذي جمع بين العاهل الأردني عبدالله الثاني والرئيس الأمريكي جورج بوش في ٦ايار/مايو ٢٠٠٤، حيث أعلن بوش صراحة انه استمع باهتمام بالغ لنصائح وجهها ملك الأردن بخصوص الثقة ببعض الأشخاص فيما يخص المعادلة العراقية[٣٣].

وبغض النظر عن مدى مصداقية الدور الأردني في اختيار علاوي والياور على راس السلطة في العراق، فان الاختيار لم يخلو من مصالح سياسية واقتصادية على حد سواء، فعلاوي يحتفظ مع القيادة الأردنية بعلاقات وثيقة جدا، إذ استضافت عمان على مدى سنوات عدة حركة الوفاق الوطني التي يتزعمها علاوي دون غيرها من التنظيمات السياسية المعارضة، وخلال فترة وجوده في الأردن التي امتدت من عام ١٩٩٦ ولغاية ٢٠٠٣، سمحت السلطات الأردنية لعلاوي بإصدار صحيفة المستقبل وإذاعة حملت نفس الاسم موجهة إلى العراق، كما تعد حركة الوفاق الوطني الوحيدة التي سمح لها بعقد المؤتمرات الحزبية والسياسية طيلة تلك الفترة، في حين

جاء اختيار الياور لكونه احد كبار شيوخ قبيلة شمر التي تمتد حتى في بعض المناطق الأردنية، كما انه لديه علاقات وطيدة وقديمة مع عدة شخصيات أردنية بما في ذلك زعماء وعشائر بارزون ووجوده في موقع رئيس الجمهورية ولو بشكل مؤقت قد يحمل في طياته بعض التطمينات للأردنيين الذين باتوا يتخوفون من الوضع السياسي (للعرب السنة)[٣٤].

أما على الصعيد الاقتصادي، فيعد علاوي صاحب صفقة التدريب الأردنية لكوادر الشرطة العراقية والتي جنى منها الأردن ملايين الدولارات، فضلا عن ذلك سعي علاوي المتواصل إلى إعادة ضخ النفط العراقي إلى الأردن الذي عانى الامرين من انقطاع الإمدادات النفطية العراقية واضطراره للبحث عن بدائل في أسواق دول الخليج العربي والمتمثلة في الكويت والسعودية[٣٥].

وعلى هذا الأساس وفي أول زيارة له بعد توليه منصب رئاسة الحكومة المؤقتة، اختار علاوي الأردن كأول بلد عربي في زيارته التي قام بها في ١٩ تموز /يوليو ٢٠٠٤، وخلال تلك الزيارة التقى علاوي بالعاهل الأردني عبدالله الثاني الذي أعرب له عن تهنئته الخالصة بموقعه الجديد وهو مارد عليه علاوي بتأكيده أن الملك عبدالله الثاني يمثل ((سند قوي للعراق المستقل والحر!!))[٣٦].

وخلال تلك الزيارة وقع الجانبان العراقي والأردني على بروتوكول للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وقد نص البروتوكول على عدة نقاط نذكر منها :

١. إنشاء لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين تعمل على وضع السياسات والتصورات العامة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وإقرار أوجه التعاون التكاملي والاستراتيجي.

٢. إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية تناط بها مهام التنسيق المشترك واقتراح آليات العمل المناسبة لتعزيز التعاون الثنائي ورفع توصياتها إلى اللجنة العليا المشتركة.
٣. تحديد مجموعة من القطاعات والمجالات التي تتصدر قائمة الاولويات في البلدين ابتداءاً بقطاع التجارة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتربية والصحة والتعليم والطاقة والتنسيق بخصوص التخطيط الاقتصادي المشترك الطويل المدى.
٤. تطوير مناخ التعاون الأمني بأشكاله كافة بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.
٥. يتم عقد اجتماع للوزراء المعنيين بهذا البروتوكول في غضون شهرين وذلك من اجل وضع الآليات ومتابعة المواضيع التي تم بحثها لوضع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية على أن يتم الإعداد لاجتماع اللجنة العليا خلال ثلاثة اشهر وان تتولى وزارتا الخارجية والتخطيط في البلدين مهمة تنسيق أعمال هذه اللجنة[٣٧].

وقد ترك البروتوكول اصداءا ايجابيا واسعة النطاق لدى الأوساط السياسية الأردنية التي عولت كثيرا على هذا البرتوكول وما قد يؤديه من دور في تمتين العلاقات العراقية الأردنية وهو ما صرح به وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر بان مباحثات البروتوكول أسست لعلاقات متينة جدا، وحدد الوزير الأردني اولويات سياسته الخارجية بعد توقيع البروتوكول على أساس العمل على استقرار الأوضاع في العراق بما يسمح بتطبيق فقرات البروتوكول حينما قال "إن استقرار الأوضاع وعودة السيادة الكاملة هو من اولويات الدبلوماسية الأردنية"[٣٨].

غير إن العلاقات العراقية الأردنية (المتينة) في عهد أياد علاوي لم تستمر طويلا، فبعد إجراء الانتخابات التشريعية في العراق في ٣٠ كانون

الثاني /يناير ٢٠٠٥ والتي أوصلت الائتلاف العراقي الموحد إلى سدة الحكم في البلاد، لم تكن العلاقات العراقية الأردنية بنفس القوة التي كانت تطمح إليها القيادة الأردنية مثلما كانت خلال حكومة علاوي المؤقتة لأسباب عدة سنحاول التحدث عنها في صفحات لاحقة..

العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية

جرت في الثلاثين من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ انتخابات تشريعية في العراق غايتها تشكيل جمعية وطنية تعمل على اختيار حكومة توكل إليها مهمة قيادة دفة الحكم في البلاد لفترة انتقالية، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ (١٤٠) مقعدا مما أهله بالتالي من تشكيل حكومة بالتعاون مع القوائم والكتل السياسية الأخرى التي تفاوتت في الحصول على المقاعد في الجمعية الوطنية العراقية[٣٩] وقد تباينت ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية بين مؤيد ومتحفظ ورافض لتلك النتائج، وما يهمنا هو الموقف الأردني من نتائج الانتخابات العراقية، فقد أعلن الأردن وعلى لسان الناطقة باسم الحكومة الأردنية اسمى خضر، ترحيب الأردن بالعملية السياسية التي جرت في العراق وعدتها خطوة على طريق استعادة الأمن والاستقرار، وأكدت الناطقة باسم الحكومة الأردنية، أن أهم ما ستتطلبه المرحلة القادمة هو الاتجاه نحو الوحدة الوطنية، فحاجة العراق أي الاستقرار تتطلب الحفاظ على وحدة ترابه ووحدة أبناءه ليعود العراق كما كان دوما الحاضر الفاعل في الساحة العربية[٤٠].

غير أن ثمة توتر طرأ على العلاقات العراقية الأردنية في بداية انطلاقتها في عهد إبراهيم الجعفري الذي ترأس الحكومة العراقية الانتقالية، ويعود أسباب التوتر في العلاقات إلى أمرين، الأمر الأول: هو التصريح الذي أدلى به الملك عبدالله الثاني والذي أعلن فيه مخاوف بلاده ما اسماه

(بالهلال الشيعي) الذي بدا يمتد من إيران عبر العراق وسوريا وانتهاءا بحزب الله في لبنان، وأكد العاهل الأردني إن هذا التحالف الرباعي ذو أهداف استراتيجية مما قد يربك استقرار المنطقة ويشكل خطرا على الأردن وعلى دول أخرى كدول الخليج العربي، وأضاف أن أفضل وسيلة لمواجهته هو كبح جماح التدخل الإيراني في العراق من خلال جعل الأخير بلدا مستقرا وقويا يستطيع أن يواجه بمفرده كل التدخلات الخارجية(٤١).

وقد نظرت بعض الأطراف العراقية باستياء بالغ إلى تصريحات الملك عبدالله الثاني وعدوه تدخلا في النسيج الاجتماعي العراقي، وأعلن إبراهيم الجعفري عدم اعتقاده بتصورات الملك الأردني، في حين عقدت البرلمان العراقي جلسة ندد فيه بتصورات الملك عبد الثاني وعدها تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق(٤٢).

الأمر الثاني، هو التفجير الانتحاري الذي قام به مواطن أردني يدعى (رائد منصور البنا) في مدينة الحلة العراقية في ٢٨ شباط /فبراير ٢٠٠٥ والذي أودى بحياة أكثر من (١٢٠) مواطنا عراقيا إضافة إلى العديد من الجرحى، الأمر الذي أثار موجة سخط داخل الأوساط الرسمية والشعبية في العراق دفعتها إلى القيام بتظاهرات عديدة منددة بالنظام السياسي الأردني، ووصل الأمر إلى قيام المتظاهرين بمهاجمة السفارة الأردنية في بغداد وإحراق العلم الأردني(٤٣). ولم تهدأ موجة السخط الشعبي إلا بعد إعلان الحكومة الأردنية وعلى لسان الناطقة باسمها اسمى خضر، عن إدانة الأردن لانفجار الحلة وكل الجرائم التي ترتكب بحق الشعب العراقي، وان الأردن يرفض كل ما من شانه المساس بمتطلبات الأمن والاستقرار في العراق(٤٤).

وقد دفع هذا التصريح بالعلاقات العراقية الأردنية إلى العودة إلى سابق طبيعتها وليس أدل على ذلك الزيارات المتبادلة من كلا الطرفين، ففي ٧ ايار/مايو ٢٠٠٥ قام الرئيس العراقي جلال الطالباني بزيارة إلى العاصمة

الأردنية عمان مصطحبا معه وفد رفيع المستوى ضم بين صفوفه السفير العراقي لدى الأردن (عطا عبدالوهاب) تمهيدا لعودته إلى مركز عمله بعد أن كان العراق قد استدعاه على خلفية انفجار الحلة، وكان الأردن هو الآخر من جانبه قد استدعى القائم بأعماله في بغداد، غير إن زيارة الطالباني وعودة السفير العراقي أنهت الأزمة التي كانت قائمة بين البلدين[٤٥].

والحقيقة إن بوادر عودة العلاقات العراقية الأردنية إلى طبيعتها، بدأت قبل أسابيع من زيارة الطالباني للأردن، ويستدل البعض على ذلك من خلال قيام العاهل الأردني عبدالله الثاني بعقد اجتماع مع رؤساء ابرز الصحف العراقية ومسؤولين بارزين في الإذاعة والتلفزيون العراقيين مؤكدا لهم في تلك المقابلة الموقف الرسمي الأردني الداعم للعملية السياسية في العراق، وجاءت زيارة الطالباني لتعزز هذا الاتجاه وهو ما أكدته المستشارة الصحفية في السفارة العراقية في عمان (هناء الربيعي) بقولها إن عودة السفير العراقي إلى عمان.

دليل على انتهاء الأزمة بين البلدين، وذهب المتحدث باسم الخارجية الأردنية رجب الصقيري في نفس الاتجاه قائلا إن زيارة الطالباني وعودة السفير العراقي أنهت سحابة الصيف التي مرت على كلا البلدين[٤٦].

ويرى بعض المراقبين والمحللين السياسيين إن الخلاف بين البلدين تتحكم فيه جهتان في العراق، الأولى يمثلها التيارات ذات الايدولوجية الدينية كحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اللذان يتحفظان على الأردن بسبب وقوفه إلى جانب العراق إبان الحرب مع إيران، والجهة الثانية يمثلها رئيس المؤتمر الوطني العراقي (احمد الجلبي) المتهم باختلاس أموال بنك البتراء الأردني، وبشأن هذه القضية يرى المراقبون أن الأردن خفف كثيرا من انتقاداته الحادة له بعد توليه منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الجعفري، والدليل على ذلك ما صرحت به الناطقة باسم الحكومة

الأردنية قائلة بان تعيين الجلبي هو من نتائج العملية السياسية في العراق، وان الحكومة الأردنية تحترم رأي الشعب العراقي وتسانده في سبيل إعادة المؤسسات العراقية(٤٧). والحقيقة إن الأردن تعامل مع قضية الجلبي بمبدأ المصالح السياسية وهو يدرك أن الجلبي يمثل رقما صعبا في المعادلة العراقية، الأمر الذي دفع الأردن إلى تجنب إثارة قضية الجلبي ولو بشكل مؤقت حفاظا على مصالحه في العراق إلى حين تهيئ الظروف المناسبة لإثارة تلك القضية من جديد.

وتأكيدا على تطور العلاقات العراقية الأردنية في حكومة الجعفري، قام رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران في ١١ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٥ بزيارة رسمية للعراق وسط ارتياح المسؤولين العراقيين لنتائج الزيارة التي وصف آنذاك بالناجحة والايجابية، حيث علق الجعفري على زيارة بدران قائلا "إن الزيارة تعني الكثير للعراقيين وهي نقطة تحول ورسالة سياسية مهمة وعلى الدول الأخرى حذو حذو الأردن في هذه الخطوة"(٤٨) من جانبه شدد عدنان بدران على إن بلاده تهتم بأمن العراق واستقراره بقدر اهتمامها بأمنها واستقرارها ضيفا ان الحدود بين العراق والأردن أنموذج يحتذى به، وأكد في مؤتمر صحفي ان الحكومتين العراقية والأردنية اتفقتا على مشاريع بعيدة المدى كمشروع بناء خط للسكك الحديدية بين بغداد وميناء العقبة الأردني، وبحث كذلك إنشاء طريق آخر للمواصلات باتجاه الأراضي الأردنية جنوبي الميناء العراقي المطل على الخليج العربي(٤٩). وجدد نائب رئيس الوزراء الأردني مروان المعشر على دعم الأردن للعراق مشيرا إلى إن زيارة بدران للعراق كانت الأولى من نوعها لمسؤول عربي على مستوى رئيس الوزراء لإظهار مدى مساندة الأردن للعراق ومدى التعاون الذي يبديه الأردن معلنا بان بلاده ستقوم بالمزيد من هذه المبادرات لمواصلة التنسيق والتعاون مع الحكومة العراقية(٥٠).

وردا على زيارة بدران للعراق قام إبراهيم الجعفري في ٢٧ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٥ بزيارة رسمية للأردن، وقد اهتمت الأوساط الرسمية والإعلامية بالزيارة لاعتبارات سياسية وطائفية، فالجعفري يمثل أكثر ثقلا فيما يتعلق بالقرار العراقي مقارنة بالطالباني، فضلا عن انتماء الجعفري للمذهب الذي حذر الملك عبدالله الثاني من انتشاره لأهداف سياسية في المنطقة، وخلال تلك الزيارة التقى الجعفري بالملك عبدالله الثاني الذي أكد له أن سيادة العراق ووحدة أراضيه هي مصلحة أردنية مثلما هي مصلحة عراقية مجددا وقوف بلاده إلى جانب العراق في سعيه نحو بناء مستقبله، كما أكد الجعفري من جانبه حرص العراق على إقامة أفضل العلاقات مع الأردن، مبينا أن التعاون مع الأردن في جميع المجالات سوف يكون ذات طابع استراتيجي مهم من شانه أن يشكل انعطافة في العلاقات العراقية الأردنية[٥١]. كما أكد رئيس الوزراء الأردني عدنان بدران إن زيارة الجعفري تأتي ردا على زيارته إلى بغداد لاستكمال البحث في سبل تطوير العلاقات العراقية الأردنية والبحث في الملفات الثنائية بين البلدين وأهمها ملفا النفط والأموال المجمدة[٥٢] غير إن كلا الملفين وخاصة ملف الأموال العراقية المجمدة في الأردن لا يزال يشكل عائقا أمام تطور العلاقات بين البلدين والتي شهدت صفحة جديدة مع وصول نوري المالكي على رأس السلطة في الحكومة العراقية الجديدة التي ستنال جانبا من حديثنا في المبحث اللاحق...

العلاقات العراقية الأردنية- بدايات فترة حكومة نوري المالكي الأولى -

جرت في الخامس عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، انتخابات تشريعية ثانية لاختيار حكومة دائمة في البلاد، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز ثلاث كتل رئيسية هي كتلة الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق العراقية وقائمة التحالف الوطني الكردستاني، ولان كتلة الائتلاف العراقي

الموحد كانت أكثر الكتل حصولا على الأصوات فقد أنيطت بها مهمة اختيار رئيس الحكومة، حيث تم اختيار نوري المالكي رئيسا للحكومة العراقية لفترة دائمية تمتد إلى أربع سنوات(٥٣).

رحب الأردن كالعادة بالعملية السياسية الجديدة في العراق، وبعث الملك عبدالله الثاني برقية تهنئة إلى نوري المالكي مؤكدا رغبة الأردن الأكيدة في رؤية العراق والشعب العراقي يصلان إلى بر الأمان، كما جدد إليه حرص الأردن على السير قدما في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق على جميع المستويات(٥٤).

غير إن الجديد في العلاقات العراقية الأردنية في عهد المالكي هو التعاون الاستخباراتي بين حكومتي البلدين والقوات الأمريكية المحتلة، وقد أسفر هذا التعاون عن مقتل احمد الخلايلة الملقب باسم (الزرقاوي) زعيم تنظيم القاعدة في العراق في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ والذي تعده الحكومة العراقية والقوات الأمريكية المحتلة المسؤول الأول لأعمال العنف في العراق، وقد كشف ناصر جودة الناطق باسم الحكومة الأردنية عن دور كبير للأردن في عملية مقتل الزرقاوي من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية حول أماكن تواجده وتقديمها إلى القوات الأمريكية التي قامت بدورها بالإغارة على موقع تواجده في منطقة هبهب التابعة لمدينة ديالى العراقية والتي أدت إلى مقتله في الحال(٥٥).

وربما كانت هذه الحادثة هي السبب في دفع المالكي للقيام بزيارة إلى العاصمة الأردنية عمان في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، وهي أول زيارة له منذ تسلمه رئاسة الحكومة العراقية، وخلال تلك الزيارة التقى المالكي بالعاهل الأردني عبدالله الثاني الذي أكد له استعداد الأردن مساعدة العراق في الخروج من الأزمة الأمنية التي يعانيها، في حين أكد المالكي من جانبه إن العراق يسعى إلى تمتين العلاقات بين البلدين على أسس مبدئية واستراتيجية تمكنها من خدمة الأجيال القادمة(٥٦).

وردا على زيارة المالكي لعمان، قام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت بزيارة إلى بغداد في ١٦ آب /أغسطس ٢٠٠٦، وخلال تلك الزيارة تم الإعلان عن فتح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما تم التوقيع على اتفاقية تم بموجبها عودة بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية(٥٧). وقد عد المالكي زيارة رئيس الوزراء الأردني خطوة ايجابية تظهر الاهتمام الأردني بالشأن العراقي وتسهم في تطوير العلاقات بين البلدين، وقد تم الاتفاق كذلك على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء في كلا البلدين ووزراء عراقيين وأردنيين تكون مهمتها مراجعة كل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين(٥٨).

وفي الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء الأردني في بغداد، كان رئيس مجلس النواب العراقي محمود االمشهداني في عمان في زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس البرلمان العراقي، وخلال تلك الزيارة أدلى المشهداني بتصريحات خطيرة قال فيها "إننا جئنا لأخذ آراء أشقاءنا الأردنيين الذين ساهموا في إنضاج العملية السياسية في العراق ودفعها إلى الأمام؟، وأكد على أهمية تفعيل التعاون البرلماني العربي لتأخذ البرلمانات العربية دورها في المرحلة المقبلة وتعيد اللحمة إلى الأمة التي يراد لها إن تتمزق أوصالها(٥٩). وحدد المشهداني أهداف زيارته بالإطلاع على التجربة البرلمانية الأردنية للاستفادة منها والعمل على لقاء الفعاليات التجارية والاقتصادية، من جهته قال رئيس مجلس الأمة الأردني عبد الهادي المجالي إن الأردن في سياسته العامة يهمه امن العراق وسلامته ووحدة أراضيه وهويته العربية، وقال إن البرلمان الأردني سيضع كل خبراته في خدمة الأشقاء العراقيين(٦٠).

وعلى اثر تصاعد حدة العنف الطائفي كأحد مسببات الاحتلال، قامت القيادة الأردنية بحملة دبلوماسية واسعة النطاق تهدف إلى التخفيف من حدة العنف وتقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية العراقية، حيث التقى الملك

عبدالله الثاني في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦ بعدد من رؤساء والأحزاب السياسية والدينية في العراق، ولعل أبرزهم الشيخ الدكتور حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين، حيث عرض الأخير رؤيته الخاصة بالأوضاع المتدهورة وكيفية إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، كما التقى الملك عبد الثاني وبشكل منفرد بكل من أياد علاوي رئيس حركة الوفاق الوطني وعبدالعزيز الحكيم رئيس الائتلاف العراقي الموحد، وخلال اللقاءين أكد الملك عبد الله حرص الأردن على مستقبل العراق مؤكدا على ضرورة استقراره والذي لا يتحقق إلا من خلال وحدة أبناء الشعب العراقي بكافة أطيافه وقومياته[٦١]. وتأتي المساعي الأردنية وكما أوضحنا سلفا في إطار السعي نحو إنجاح الأجندة السياسية الأمريكية في العراق من خلال الرغبة في الحصول قدر الإمكان على عراق مستقر لتهيئة المجال أمام للولايات المتحدة للانسحاب بعد المأزق الذي وقعت فيه القوات الأمريكية في العراق منذ بداية الاحتلال وحتى كتابة هذه السطور...

الملفات العالقة في العلاقات العراقية- الاردنية

على الرغم من تطور العلاقات العراقية الأردنية خلال فترة الحكومات التي تعاقبت على استلام السلطة في العراق مابين الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦، إلا أن ثمة ملفات قديمة جديدة لم يتم تباحثها بشكل جدي خلال فترة تلك الحكومات، وهذه الملفات سوف تلقي بضلالها على مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين.

أولى هذه الملفات، **الملف المالي:** حيث إن العراق والأردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وكان البنك المركزي الأردني خلال تنفيذ البروتوكولين يدفع للمصدرين الأردنيين قيمة بضائعهم بالدينار ويستوفي بدلا عنها نفطا خاما ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، وما ان جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله في نيسان /ابريل ٢٠٠٣

حتى تفاقمت هذه المشكلة، فقد تراكمت المبالغ على العراق وبلغ ديون البنك المركزي الأردني على نظيره العراقي نحو (١,٣) مليار دولار تمثل حسابات التبادل التجاري بين البلدين، كما أصبحت لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الأردن تقدر بحوالي (٩١٦) مليون دولار ترفض الحكومة الأردنية الإفراج عنها إلى إن يتم تسوية الملف المالي بين البلدين بشكل نهائي[٦٢].

الملف الثاني: يتعلق بالطائرات العراقية المرابطة في الأراضي الأردنية منذ عام ١٩٩١ والتي أودعها العراق آنذاك لدى الأردن خشية تعرضها إلى قصف طائرات التحالف الدولي في حربي الخليج الثانية، ويبلغ عدد تلك الطائرات بـ (٦) طائرات من نوع بوينغ (٧٢٧) و(٧٠٧)، ويتهم العراق الأردن بالمماطلة في إعادة هذه الطائرات وباستخدامها في رحلاته الداخلية، في حين كان الرد الأردني هو ضرورة قيام العراق بدفع مستحقات مالية بسبب مكوث هذه الطائرات في مطاراتها منذ فترة طويلة، وتقدر المصادر الأردنية الرسوم على هذه الطائرات بنحو (٥٠) دولار يوميا، الأمر الذي يعني على العراق دفع ماقيمته (١,٢٥) مليون دولار طيلة الأعوام التي مكثت فيه تلك الطائرات على الأراضي الأردنية، على إن السعر الكلي لهذه الطائرات وهي بحالة جيدة لا يتجاوز (١,٥) إلى مليوني دولار[٦٣].

الملف الثالث: يشمل اللاجئين العراقيين في الأردن، فمن المعروف إن الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى تصاعد حدة المقاومة ضد الاحتلال وهو ما دفع سلطات الاحتلال إلى اللعب بالورقة الطائفية من اجل تخفيف حدة المقاومة ضد قواتها، الأمر الذي أدى إلى نزوح الآلاف العراقيين إلى دول الجوار وغيرها، وكان الأردن من بين الدول التي شملها اللجوء العراقي، حيث يقدر عدد اللاجئين العراقيين في الأردن (٧٠٠) ألف لاجئ، وهذا ما شكل مشكلة بالنسبة للأردن، حيث إن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين في الأراضي الأردنية يمثل ضغطا هائلا على موارد الدولة الأردنية المحدودة كالطاقة والمياه، فضلا ما يمثله هؤلاء اللاجئين من تأثير على

سوق العمل وزيادة الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية في الأردن[٦٤]. وتشكو بعض الأوساط الرسمية الأردنية من وجود هؤلاء العراقيين لما خلفه الوجود من مشاكل مع بعض دول العالم خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية للعراقيين من خلال جعل الأردن محطة عبور من قبلهم إلى الدول الأخرى وهذا أدى إلى تعقيدات وإشكاليات بالنسبة لتعامل الأردن مع بعض العراقيين وممارساتهم في تزوير تأشيرات الدخول إلى الدول الأجنبية أو التوجه إلى تلك الدول دون تأشيرة من الأساس طلبا للجوء السياسي أو الإنساني مما دفع بالكثير من الدول الأجنبية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية آثرت بشكل كبير على حركة النقل من الأردن. وعلى هذا الأساس اخذ الأردن يتعامل مع هذا الملف بجدية كبيرة وأصبح حاضرا في بعض الاجتماعات التي يعقدها مع الجانب العراقي لكن دون التوصل إلى نتائج حاسمة، لذا يعول الأردن كثيرا على إجراءاته للتعامل مع هذا الملف من خلال سياسته الرسمية تجاه العراقيين ومدى تساهلها وتشددها في تنظيم وجودهم على الأراضي الأردنية ومن خلال إجراءات وزارتي الداخلية والعمل فيما يتعلق بالاقامات وتصاريح العمل[٦٥].

وفي الوقت الذي يتبع فيه الأردن تلك الإجراءات للتعامل مع العراقيين المقيمين في الأراضي الأردنية فان عينه تبقى دائما على العراق وما يحققه من تطورات يدفع بهؤلاء اللاجئين للعودة إلى وطنهم بعد أن تستقر الأوضاع السياسية والأمنية في تلك البلاد...

خلاصة واستنتاجات

من خلال تتبع مسار العلاقات العراقية – الأردنية عبر مراحلها التاريخية وخاصة في فترة التسعينات من القرن المنصرم ومرحلة موضوع الدراسة، كانت السمة البارزة على تلك العلاقات هو التباين في مستواها، غير إن التقارب كانت السمة الأبرز في تلك العلاقات التي تطورت بشكل واضح في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، والذي وضع العلاقات العراقية–الأردنية على مسارات جديدة، توصلنا في نهايتها إلى جملة من الاستنتاجات:

١- كان للاحتلال الأمريكي للعراق دافعا لصانع القرار السياسي الأردني بالعمل على تطوير علاقاته مع العراق ودعم العملية السياسية، إذ يرى الأردن بأنه الطرف العربي الوحيد الذي يحظى بقبول عراقي – أمريكي من اجل أن يمارسه دوره السياسي داخل العراق والاستفادة اقتصاديا من هذا الدور سواء في مجال إعادة ضخ النفط العراقي للأردن بأسعار مناسبة أو الحصول على الرضا الأمريكي من خلال المساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية التي ستقدمها الولايات المتحدة للأردن.

٢- في الوقت الذي دعم فيه الأردن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تستطيع التواصل معها ومع المجتمع العربي والدولي، نظر الأردن بقلق إلى شكل الحكومة العراقية في المرحلة الانتقالية وأنها قد تكون ذات صبغة طائفية معينة مدعومة إقليميا مما ساهم في توتر العلاقات العراقية – الأردنية في تلك الفترة إلا انه لم يستمر طويلا بسبب رغبة كلا الطرفين

في تقوية علاقاتهما السياسية وبفعل قوة المصالح السياسية التي تربط الجارين.

٣- كانت العلاقات العراقية – الأردنية في بدايات الفترة الأولى من حكومة نوري المالكي تسير بشكل جيد يدفعها في ذلك ازدياد وشائج العلاقات بين البلدين وفتح آفاق جديدة لتلك العلاقات ومن بينها التعاون الأمني والاستخبارتي بين الطرفين وهو ما انعكس على زيارات المسؤلين العراقيين والأردنيين سواء على مستوى السلطة التنفيذية أو التشريعية.

٤- بالرغم من تطور علاقات البلدين وتشابك المصالح السياسية بين البلدين، إلا أن ثمة ملفات مازالت عالقة وتنتظر وجود الإرادة السياسية القوية لحلها من اجل الوصول بعلاقات البلدين إلى مراحل متقدمة يعكس رغبة الطرفين الاستمرار في الاحترام والتعاون والمحافظة على الاستقرار لكي تساهم هذه المصالح في تشكيل العمق الاستراتيجي لكلا البلدين الجارين.

Iraq and Jordan: A Study in the Political Relations 2003-2006

Dr. Fawaz Mowafaq Thanoon
Lecturer/Political & Strategic Dep. /Regional Studies Center /Mosul University

Abstract

This study deals with the path of relations, Iraq - Jordan through the stages of the historical period, particularly in the nineties of the last century and the stage of study, the salient feature of these relations is the variation in the level However, the convergence of the most striking feature of these relations that have evolved significantly in the wake of the U.S. occupation of Iraq, 2003, which established relations, Iraq - Jordan on new paths designed to reach the advanced relations reflects the desire of both parties continue to respect and cooperation and maintaining stability in order to contribute to these interests in the formation of strategic depth for both the two neighboring countries.

الهوامش والمصادر

(1) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩–١٩٩٩، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ٢٤٩.

(٢) المملكة ألاردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض: الاردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠–آذار ١٩٩١ (عمان، ١٩٩١) ص ص ٥-٦ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٦ .

(٤) محافظة، المصدر السابق، ٢٦٢.

(٥) صحيفة الرأي (عمان) في ٢٨/ ٢/ ١٩٩١.

(٦) صحيفة الرأي، في ٣١ /٣/ ١٩٩١.

(٧) للتعرف على معاهدة وادي عربة للسلام بين الاردن وإسرائيل، انظر: محافظة، المصدر السابق، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(١٠) صحيفة الدستور (عمان) في ١١ /٨/ ١٩٩٨.

(١١) محافظة ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩.

(١٢) صحيفة الدستور، في ١ /٤/ ١٩٩٧.

(١٣) محافظة ، المصدر السابق، ص ٣٤١.

(١٤) فواز موفق ذنون، العلاقات الاردنية – الأمريكية ١٩٩١-٢٠٠٣، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، ع (٥) ٢٠٠٦ ، ص٢٠٦.

(١٥) المصدر نفسه. ٢٠٦.

(١٦) وزارة الخارجية ألاردنية، مقابلة للملك عبدالله الثاني مع وكالة الانباء سي ان ان، متاحة على شبكة الانترنت، على الرابط www.mfa.gov.jo

(١٧) صحيفة الاوبزيرف (لندن)، مخططون عسكريون يصلون عمان، نقلا عن موقع:
www.arabtimes.com

(١٨) ذنون ، المصدر السابق، ٢٠٧.

(١٩) صلاح حزين، الاردن يحصي خسائره على وقع الحرب، مقالة منشورة على شبكة الانترنت، على الموقع www.almalafalseyasi.com

(٢٠) ذنون ، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٠٧.

(٢٢) صحيفة الرأي في ٥/١٥ /٢٠٠٣.

(٢٣) المصدر نفسه.

(24) Scott Lasensky, "Jordan role in Iraq is modest but positive", The daily star, December 2005.

(25) Ibid.

(26) Henry Barkey, Iraq and its neighbors implication for us policy. Available at: www.usip.org/iraq/neighbors_memo.pdf

(27) محمد سليمان، "قراءة في تحولات السياسة الأردنية بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافية (دولة الحافة)"، مجلة العصر، ٢٠٠٤/٢/٢١

- www.alasr.ws/index.cfm? method= home.co.con& contenID=5032

(28) lasensky, Op. cit.

(29) Barkey, Op. cit.

(*) تم إنشاء هذا المجلس في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ ويتكون من رؤساء الكتل والأحزاب السياسية في العراق.

(٣٠) ناهض حتر، "أحجية السياسة الأردنية إزاء العراق"، صحيفة العرب اليوم (عمان)، ٢٠٠٣/٨/٧.

(٣١) محمد سليمان، "ضبابية السياسة الأردنية المعلنة تجاه العراق"، مجلة العصر، ٢٠٠٣/٨/٧
www.alasr.com

(٣٢) طارق ديلواني، "حكومة العراق على هوى الأردن"، إسلام اون لاين، ٢٠٠٤/٦/٢
www.islamonline.net/Arabic/news/200-06/05/article09.s htm

(33) المصدر نفسه.

(34) المصدر نفسه.

(35) المصدر نفسه.

(36) المصدر نفسه.

(37) مظفر نذير الطالب، "العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة،" مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي (بغداد)، ع (١٧)، تموز ٢٠٠٤، ص ١٥٥.

(38) صحيفة الرأي (عمان)، في ٥ آب ٢٠٠٤.

(٣٩) فواز موفق ذنون، "ردود الأفعال الإقليمية والعربية والدولية حيال نتائج الانتخابات العراقية"، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ع (٤) آذار ٢٠٠٥، ص ٨.

(٤٠) المصدر نفسه.

(41) Robert staloof, king Abdullah II, Iraq battle grownd the west against Iran, spring 2005:
www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=799

(42) أنور سعيد الحيدري، "العلاقات العراقية الأردنية"، مجلة اراء حول الخليج (دبي)، ع (٧)، مارس ٢٠٠٥، ص٣٢.

(43) صحيفة الصباح (بغداد)، ٢٠٠٥/٤/٢.
(٤٤) صحيفة التآخي (بغداد)، ٢٠٠٥/٣/٢٠.
(٤٥) كريم حسين نعمة، "زيارة الطالباني للأردن: زوال سحابة أم خدمة مصالح"، الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/٧
- www.aljazeera.net/news/archive/archive?Archived=114406
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) صحيفة الزمان (لندن)، ٢٠٠٥/٩/١٢.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) صحيفة التآخي (بغداد)، ٢٠٠٥/٩/١٣.
(٥١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠٠٥/١٠/٢٨-٢٠٠٦.
(٥٢) صحيفة الزمان (لندن)، ٢٠٠٦/٣/١٤.
(٥٣) للتعرف على تلك الانتخابات، انظر: إبراهيم خليل احمد، الخارطة السياسية العراقية وانتخابات ٢٠٠٥، ملاحظات ومؤشرات (آذار، ٢٠٠٥).
(54) صحيفة العرب اليوم (عمان)، ٢٠٠٦/٦/٩.
(٥٥) صحيفة الرأي (عمان)، ٢٠٠٦/٧/٢٧.
(٥٦) صحيفة الصباح (بغداد)، ٢٠٠٦/٨/١٦. ومن الجدير بالذكر إن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الوضع الأمني المتدهور في العراق والذي يتعذر من خلاله تصدير النفط بواسطة الشاحنات إلى الأراضي الأردنية.
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) صحيفة العرب اليوم (عمان)، ٢٠٠٦/٨/١٦.
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) صحيفة العرب اليوم، ٢٠٠٦/١١/٢٩.
(٦١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠٠٦/١١/٢٢.
(٦٢) "العراق يطلب طائراته من الأردن وتونس"، سي إن إن العربية ٢٠٠٦/٨/٦
www.cnnarabic.com
(٦٣) عبدالسلام النعيمات، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجالية العراقية في الأردن في الحالة العراقية وآثرها على الاقتصاد الأردني"، (عمان، منشورات الجمعية العلمية الملكية، دائرة التسويق الإعلامي، قسم الدراسات الصناعية، ٢٠٠٤). ص ٨.
(٦٤) المصدر نفسه. ص ١٨
(٦٥) المصدر نفسه. ص ١٨